

إشكالية تسيير الشبكات الاجتماعية في الجزائر: جهاز الشبكة الاجتماعية نموذجا

The problem of social networks management in Algeria: the social network device as a model

د. سبخاوي خديجة
جامعة لونيسي علي البلدية 2، الجزائر

تاريخ التقييم: 2021/08/01

د. زبوج سامية*
جامعة لونيسي علي البلدية 2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/07/31

تاريخ القبول: 2021/11/01

Abstract:

This article aims to highlight the importance of administrative management in the management of social programs, especially those aimed at vulnerable groups of society. The subject of the study focuses on the social network device directed to the poor groups, which runs at the level of the Algerian municipalities.

Thus, we conducted semi-directed interviews and analyzed their content based on some field statistics for the year 2019

This study concluded that the conduct of social programs requires a lot of rationalization, rationality and effectiveness at the same time.

Keywords: Administrative management; Social Program, Municipalities, social networks, obstacles.

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية التسيير الإداري في تسيير البرامج الاجتماعية، وخاصة منها الموجهة للفئات الهشة من المجتمع. فموضوع الدراسة يركز على جهاز الشبكة الاجتماعية الموجه للفئات الفقيرة والذي يسيّر على مستوى البلديات الجزائرية.

وبهذا فقد قمنا بإجراء مقابلات نصف موجهة وتحليل مضمونها بالاعتماد على بعض الإحصائيات الميدانية الخاصة بسنة 2019.

خلصت هذه الدراسة إلى أن تسيير البرامج الاجتماعية يستلزم الكثير من الترشيح والعقلانية والفعالية في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: تسيير إداري، برنامج اجتماعي، بلديات، شبكات اجتماعية، معوقات.

* زبوج سامية، zebboudjsamia@gmail.com

1- مقدمة

يعتبر التسيير الإداري ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف العقلانية والرشيده خاصة إذا ارتبط الأمر بتسيير برنامج ذو طابع اجتماعي، إذ أن التسيير الإداري والتسيير الاجتماعي يسيران بالموازاة وأن أي خلل بجانب سيؤدي بالضرورة للخلل في الجانب الآخر.

كما تعتبر قضية التسيير في المجال الاجتماعي أمرا جد مهم وحساس كونه يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والواقع المعيشي للأفراد من جهة، ومحاولة تحقيق التوازنات مع شروط البرنامج الاجتماعي بمعطياته من جهة أخرى.

ومن البرامج الرئيسية في المجتمع الجزائري نجد جهاز الشبكة الاجتماعية (Dispositif du Filet Social) الموجه خصيصا للفئات الفقيرة والهشة بالمجتمع، هذا البرنامج مر بعدة مراحل تسييرية، إذ أن تفعيله كان عبارة عن ردة فعل سريعة رافقت الإصلاحات الاقتصادية في إطار عقلانية التضامن والاستقرار، فجهاز الشبكة الاجتماعية يتكون من برنامجين هما كل من المنحة الجزافية للتضامن (AFS) الخاص بالعاجزين عن العمل وبدون دخل، وكذلك برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) وهو الخاص بالأفراد بدون عمل وبدون دخل والمستعدون للمساهمة في نشاطات ذات منفعة عامة في إطار ورشات، إلا أن هذا الأخير قد تلاشى كتسمية وتم دمجها مع برنامج آخر نظرا لعدم تلبية المطالب وظهور عدة نقائص به.

إذ يعتبر جهاز الشبكة الاجتماعية مشروعا اجتماعيا يستهدف المساعدة والتغيير نحو الأحسن، ومنه فإن إشكالية تسيير برنامج اجتماعي يندرج في إطار إشكالية تطرحها مجمل التحولات الاجتماعية، الثقافية ولاسيما الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى نجاعة التسيير الإداري في تطبيق هذا البرنامج الاجتماعي؟
 - ومن خلال التساؤل الرئيسي انبثقت التساؤلات الجزئية التالية:
 - ما هي الخلفيات التاريخية التي انشأ جرائها جهاز الشبكة الاجتماعية؟
 - كيف يسير جهاز الشبكة الاجتماعية على مستوى البلديات؟
 - كيف يتعامل المسير مع طلبات الاستفادة من هذا البرنامج الاجتماعي؟ وما رأيه بخصوص تطور عدد المستفيدين؟
 - كيف يتعامل المسير مع القوانين المسيرة لهذا البرنامج؟
 - ما هي أهم المعوقات التسييرية التي واجهت تطبيق الشبكة الاجتماعية؟
 - أما عن أهداف الدراسة، فتمثلت في النقاط التالية:
 - تقديم قراءات وتحاليل سوسيولوجية للخلفيات السوسيو اقتصادية لنشأت جهاز الشبكة الاجتماعية؛
 - كشف كيفية التسيير الإداري لبرامج الشبكة الاجتماعية؛
 - تقديم إحصائيات ميدانية بخصوص برامج الشبكة الاجتماعية؛
 - كشف طريقة تعامل المسير مع هذا النوع من البرامج الاجتماعية؛
 - كشف وتحليل لأهم المعوقات الوظيفية التي تعوق تسيير برامج الشبكة الاجتماعية.
- فمن بين الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- أهمية التطرق لأحد أهم البرامج الاجتماعية في المجتمع الجزائري المتمثل في "جهاز الشبكة الاجتماعية" الموجه للفئات الهشة من المجتمع، إذ يعتبر هذا البرنامج من البرامج الأكثر طلبا؛
- ملاحظة عدة نقائص في التسيير على مستوى البلديات كون هذه الأخيرة الواجهة الأولى للدولة في التعامل مع المواطنين، مما يستدعي تسليط الضوء على كيفية تسيير هذا النوع من البرامج؛
- ظهور عدة مشاكل بخصوص قضية العرض والطلب على البرنامج ومدى رضا الفئة المستهدفة، مما يستدعي بحثا في للحصص الممنوحة للبلديات ومدى إرضاء الفئة المعنية بالبرنامج.

2- المنهجية المتبعة

بغية تحقيق هذه الأهداف قمنا باستخدام تقنية المقابلة نصف الموجهة مع المسؤولين على تسيير هذا الجهاز على مستوى 6 بلديات بغية كشف كيفية تسييرهم لبرامج الشبكة الاجتماعية والكشف عن آرائهم حياله، فقد استعملنا تحليل المضمون كونه عبارة عن منهج وتحليل بحيث تم تفريغ المقابلات وتقييبتها إلى محاور ومن تم تحليلها، بحيث تم الاعتماد على "الجملة ومعناها" كوحدة تحليل ومنه تحديد فئات التحليل على حسب الأهداف المسطرة مسبقا فقد ارتكزت نتائج تحليل المضمون على ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية نظرية من خلال حوار المبحوثين.

3- تحديات الشبكات الاجتماعية وتنوعها

لقد كانت وما تزال الشبكات الاجتماعية محل اهتمام المجتمعات ومن بين أولويات سياساتها الاجتماعية، إذ يشير مصطلح "الشبكة الاجتماعية" إلى البرامج المساعدة التي تستهدف بطريقة أو بأخرى الفقراء والفئات الهشة.

تتكون هذه الشبكات من عدة برامج متناسقة تكمل بعضها البعض في إطار السياسة العامة للمجتمع أو السياسة الاجتماعية، كما أن جودة الشبكات الاجتماعية تظهر في تفاصيل تنفيذها والاستثمار الجيد في نظام الإدارة الخاص بها.

ففي إطار السياسة العامة للمجتمع تؤدي الشبكات الاجتماعية عدة أدوار منها (Grosh, 2008, pp. 5-6):

- إعادة توزيع الثروة على أشد الناس فقرا وهشاشة مما يقلص من مستوى الفقر وعدم المساواة؛
 - تمكين الأسر من الاستثمار في حياتهم المستقبلية، وهذا بمنحهم فرص لتوليد الدخل من جهة وتجاوز أزماتهم المالية من جهة أخرى؛
 - مساعدة الأسر على إدارة المخاطر المحيطة بهم والتي قد تؤثر في مسار حياتهم؛
 - مساعد الأسر على تجنب الخسائر التي لا رجعة فيها، وتمكنهم من الحفاظ على مداخيل عيشهم وكذلك الاستفادة من التأمين؛
 - يحقق نظام المساعدة الاجتماعية جميع أهداف إعادة التوزيع التي حددها المجتمع لنفسه، مما يعفي القطاعات الأخرى من هذا الدور ويسمح لها بالتركيز على تقديم الخدمات بشكل فعال.
- ففي البلدان الأجنبية تعددت وتنوعت برامج الشبكات الاجتماعية وتنوعت حتى التسميات فهناك من يسمونها بشبكات الأمان «filet de sécurité» كونها تحمي الفئات الهشة من مختلف الأزمات التي يمكن أن تواجه الأفراد أو تقف حاجزا أمام استمرارهم.

إن تنوع برامج الشبكات الاجتماعية لدليل على تهيئة المساعدات على حسب احتياجات الفئات فمنها التحويلات النقدية والعينية، المنح والمساعدات التضامنية، برامج الأشغال العامة، ومجانبة الصحة والتعليم... الخ.

إذ يهدف هذا التنوع في برامج الشبكات الاجتماعية إلى حماية الدخل وتجنب أي خسارة لا رجعة فيها في رأس المال البشري، ومنه محاولة تحقيق توازن اجتماعي خاصة في ظروف الأزمة؛ وكما تهدف الشبكات الاجتماعية إلى حماية الأسر من عواقب الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والأزمات الأخرى.

ففي المجتمع الجزائري أنشئ جهاز الشبكة الاجتماعية كردة فعل لظهور الأزمة البترولية التي فرضت وضع ميكانيزمات اقتصاد السوق كحل استراتيجي تحولت جراءه وظائف الدولة بخصوص المجال الاجتماعي عن طريق إلغاء دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وارتفاع الأسعار نتيجة لتخفيض قيمة العملة الوطنية وارتفاع ضئيل للأجور بوتيرة أقل سرعة من الارتفاع العام للأسعار. وبهذا كان جهاز الشبكة الاجتماعية بمثابة وسيلة لإقامة التوازنات، فهذا الجهاز يندرج ضمن الإجراءات المتخذة في إطار التحولات الاجتماعية والثقافية ولاسيما الاقتصادية وهذا ما يشير للتصور الجديد للدولة سعيا لبث التضامن الاجتماعي كوسيلة للاستقرار.

فجهاز الشبكة الاجتماعية يتكون من برنامجين أساسيين وهما:

- المنحة الجزافية للتضامن (AFS)
- تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)

خصصت المنحة الجزافية للتضامن لأرباب الأسر العديمة الدخل والبالغين من العمر 60 عاما فأكثر وكذلك للأشخاص المعوقين وغير القادرين على العمل، وقد حددت هذه المنحة ب 600 دج شهريا إضافة إلى 120 دج في الشهر للأشخاص تحت الكفالة علما أن الحد الأقصى هو 3 أشخاص (Agence de Developpement Social, 2015, p. 23).

فيما بعد قامت الدولة بتعديل المنحة الجزافية للتضامن إلى 900 دج شهريا سنة 1996، وقامت بتعديلها كذلك سنة 2001 لتصبح المنحة 1000 دج شهريا، وفي سنة 2009 تزايدت المنحة إلى 3000 دج مع بقاء 120 دج للأشخاص تحت الكفالة.

أما برنامج تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة فهو موجه لأعضاء العائلة عديمة الدخل مقابل عملهم في ورشات عمل لمدة 8 ساعات في اليوم تنظمها الجماعات المحلية وقد حدد التعويض ب 1200 دج شهريا (Agence de Developpement Social, 2015, p. 23).

ثم عدل مقدار المنحة لتتحول سنة 1996 إلى 2800 دج، ومن تم إلى 3000 دج سنة 2001 شريطة أن يستفيد منها شخص واحد فقط من العائلة، وفيما بعد سنة 2010 دمج هذا البرنامج مع برنامج آخر خاص بالإدماج المهني ليحمل اسم برنامج نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) وتصبح المنحة المقدرة شهريا ب 6000 دج. (Agence de Developpement Social, 2015, p. 24)

وبهذا فقد مر جهاز الشبكة الاجتماعية في الجزائر بعدة إصلاحات وتعديلات بغية مجارة التحولات والتغيرات بالمجتمع، فمن وجهة نظر سوسيولوجية يبقى كمحاولة عقلانية للفعل الاجتماعي، فالفعل الاجتماعي يهدف لتحقيق غايات اجتماعية كت تحقيق التضامن والتوازن

الاجتماعي وكما يقول اميل دوركايم «ما هو موجود ونعيشه حقيقة هي الأشكال الخاصة من التضامن، التضامن العائلي، التضامن المهني، التضامن الوطني، تلك الخاصة بالأمس تلك الخاصة باليوم... الخ، ولكل واحد طبيعة خاصة، فهذه المعلومات لا تستطيع في كافة الحالات أن تعطي للظاهرة شرحا كاملا فهو ظاهرة اجتماعية لا نستطيع التعرف عليها إلا من خلال نتائجها الاجتماعية» (Durkheim, 1996, p. 31).

يظهر من خلال قول «Durkheim» أن التضامن الاجتماعي عنصر يأخذ عدة أشكال إلا أن الغاية نفسها، فالتضامن عنصر خفي لا يمكن التعرف عليه إلا من خلال نتائج الاجتماعية كونه شيء غير مرئي وغير ملموس، وهذا ما تطمح إليه الدولة الجزائرية بإضفاء روح التضامن الاجتماعي من خلال برامج ذات صبغة اجتماعية والحصول في الأخير على نتائج إيجابية.

إلا أنه لتحقيق النتائج الإيجابية يجب التركيز على كيفية تسيير برامج الشبكة الاجتماعية وكيفية التعامل معها ميدانيا، وهذا ما سوف نوضحه في العناصر الموالية.

4- عرض نتائج تحليل المحتوى

بغية التعرف على كيفية تسيير برامج الشبكة الاجتماعية قمنا بإعداد دليل مقابلة نصف موجهة واستجواب مسيري هذا البرنامج على مستوى بعض بلديات الجزائر العاصمة، وعلى هذا الأساس تم استجواب 6 مسيرين بكل من بلدية الأبيار، بني مسوس، بوزريعة، الرغاية، الشراقة وبلدية بن عكنون.

بحيث أن البيانات الشخصية للمبحوثين كانت كالتالي:

- من بين 6 مبحوثين هناك أربع ذكور واثنين من الإناث؛

- يتراوح سن المبحوثين ما بين 28 سنة و47 سنة؛

- تتراوح أقدميه المبحوثين من 5 سنوات إلى 12 سنة؛

- كل المبحوثين حاملين شهادات تقنيين سامين بالإعلام الآلي.

لقد تم تفريغ المقابلات المقامة مع مسيري الشبكة الاجتماعية على مستوى البلديات المذكورة سابقا ومن تم تقسيمها إلى محاور لكشف كيفية تسيير هذا البرنامج، بحيث يمكن عرض وتحليل هذه المحاور كالتالي:

4-1- تأثير التسيير بالطلبات المتعددة والمتزايدة للأفراد:

من خلال المقابلات المقامة مع مسيري الشبكة الاجتماعية على مستوى البلديات اتضح اتفاقهم على أن طلبات الاستفادة من البرامج تتزايد في كل مرة وهذا يتضح من خلال الأقوال التالية: {إن الحصص الممنوحة لهذه البرامج محدودة}، {لا يمكن إرضاء الجميع فالميزانية المقدمة للبلدية جد محدودة}، {لا يمكن العمل في إطار محدود فهناك العديد من الأشخاص في قائمة خاصة في انتظار الاستفادة من البرامج}.

إن كثرة الطلبات على برنامج معين لدليل على عوز الأفراد وعلى قلة البرامج ذات الصبغة الاجتماعية المساعدة ولعل أن أكبر خاصية يتميز بها البرنامج هي استفادة الشخص من التضامن الاجتماعي وكما يقول Alfandari تجد المساعدات الاجتماعية أساسها في التضامن إذ أن التضامن عنصر أساسي لإضفاء جو اجتماعي والتحسيس بالمواطنة وكما يوحي بمسؤولية الدولة اتجاه المواطنين (Alfandarie, 1987, p. 72).

وهذا ما يقودنا للتطرق لكيفية التحكم بهذه الطلبات وكيفية تسييرها وعن كيفية تحقيق التضامن الاجتماعي، فمن الجانب السوسيولوجي يعتبر تزايد الطلب مقارنة بالعرض خلافاً من حله، وهذا الأخير يرتبط أساساً بالتخطيط كونه يوجه السلوكات الإدارية لاتخاذ القرارات الصائبة بغية تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً وهذا وفق أحسن الطرق .

فمن منطلق أن التخطيط عبارة عن جهاز إدارة مهمته إحداث التغيير، يستخدم الأسلوب العلمي للربط بين الأهداف المطلوبة والوسائل المستخدمة لتحقيقها، ويرسم معالم الطريق الذي يحدد جميع القرارات والسياسات وكيفية تنفيذها (البيسوني، 2009، ص6)، فإن التخطيط المسبق لبرنامج اجتماعي يستدعي رصدًا وترقبًا لسيرته المستقبلي من حيث عدد المسيرين ومن حيث عدد الطلبات ومن حيث الميزانية كذلك، وهذا ما يمكن من الاحتياط قبل حدوث الحدث.

وكما أن تزايد الطلبات للاستفادة من البرنامج يقابله محدودية في الحصص الممنوحة للبلديات وقد ظهر في أقوال المبحوثين كالتالي: {إن الدولة لم تحتط لمثل هذه الظروف كوننا نعيش مرحلة أزمة}، {لا يوجد دراسة لمقدار الحصص التي تمنح للبلديات}، {إن الشعب يعاني لإقصائه من هذه البرامج لأن لا وجود لميزانية كافية}.

في إطار تحليل قضية تزايد عدد الطلبات على الشبكة الاجتماعية، قمنا بجمع إحصائيات خاصة بعدد المستفيدين من المنحة الجغرافية للتضامن ببعض الولايات وهي معروضة بالجدول أدناه.

جدول رقم 1: تطور عدد المستفيدين من برنامج المنحة الجغرافية للتضامن ببعض الولايات سنة

2019

الولايات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث
البلدية	9 620	10 060	12 302
تيزي وزو	19 930	20 209	21 242
الجزائر	24 933	25 537	26 914
بومرداس	10 311	10 955	12 223
تيبازة	11 973	12 634	13 040

المصدر: جمعت الإحصائيات من التقرير الثلاثي الأول (Agence de développement Social, 1er trimestre 2019)

(Agence de développement social, 2eme trimestre 2019) والتقرير الثلاثي الثاني (Agence de développement social, 2eme trimestre 2019)

والتقرير الثلاثي الثالث (Agence de développement social, 3eme trimestre 2019) للفرع الجهوي

لوكالة التنمية الاجتماعية وسط.

نلاحظ من خلال الجدول أن ولاية البلدية قد تزايد عدد المستفيدين من 9 620 خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 إلى 12 302 خلال الثلاثي الثالث، أما بالنسبة لولاية تيزي وزو فقد انتقل العدد من 19 930 خلال الثلاثي الأول إلى 21 242 خلال الثلاثي الثالث، وأما بالنسبة لولاية الجزائر فقد تزايد عدد المستفيدين من 24 933 إلى 26 914، أما فيما يخص ولاية بومرداس فقد تزايد عدد المستفيدين من 10 311 إلى 12 223، وفي الأخير ولاية تيبازة انتقل عدد المستفيدين من 11 973 إلى 13 040 مستفيد.

من خلال هذه الإحصائيات الخاصة ببعض الولايات النموذجية يتضح جليا تزايد عدد المستفيدين من ثلاثي لآخر خلال سنة 2019.

وهذا ما يقودنا لتحليل محور الحوار الثاني الذي تم استخلاصه من الحوار مع المبحوثين وهو المرتبط بصرامة شروط التسجيل في البرنامج.

2-4- صعوبة التسيير في ظل صرامة شروط التسجيل في البرنامج:

لقد اتضح من خلال الحوار مع المبحوثين قضية مهمة في التسيير تمثلت في صرامة شروط التسجيل في البرنامج بحيث عبروا على هذه النقطة بالذات بتعابير مختلفة منها: {هناك عدة أشخاص مقصيين بسبب الشروط الظالمة}، {إن احترام قوانين الاستفادة من البرامج صعب لأنه يقصي أشخاص معوزين فهم فقراء}، {إن قوانين الاستفادة غير علمية ولا تنبثق من الواقع}.

إن قضية صرامة التسجيل في برنامج ذو طابع اجتماعي ترافقه ضرورة الصرامة في التسيير كذلك، وهذا بغية التطبيق الحرفي للقوانين إلا أن هذا الأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى المسير وكيفية تعامله مع شروط البرنامج، فمن المشكلات الإدارية التي قد تواجه مؤسسات الرعاية الاجتماعية هو التعارض بين القيم الإدارية والقيم المهنية وغياب إدراك الأدوار والقيم المهنية (السروجي، 2013، صفحة 19).

فمن وجهة نظر سوسيولوجية، تنجر من صرامة شروط التسجيل في البرنامج عدة نتائج وانحرافات في التسيير، تظهر هذه الأخيرة من خلال صعوبة التطبيق الحرفي لشروط التسجيل في البرنامج والتي يتم تجاوزها وعدم التقيد بحرفيتها إلا في حالات خاصة مما يؤدي لقبول ملفات دون الرجوع لشرعيتها ودون استشارة السلطات العليا مما يخلو للمسير العمل وتنظيم البرنامج على طريقته الخاصة، وهي طريقة للتعدي على القيود الإدارية من جهة وطريقة لتجاوز ضغوطات العرض والطلب من جهة أخرى فالعرض هو البرنامج بخصوصياته أما الطلب فهو طلبات الاستفادة من البرنامج.

إلا أن السلطة الهيراركية تفرض نفسها من خلال مراقبة تسيير البرنامج وهذا من خلال تصفية القوائم الخاصة بالمستفيدين تطبيقا للتعليمات الوزارية رقم 2314، بتاريخ 2008/06/22، وهذا يرجع لكون التسيير يجب أن يكون وفق متطلبات التخطيط المركزي؛ فيتم مراقبة كيفية التسيير والأداء إذ يشترط في تسيير أي برنامج خاصة إذا كان ذو طابع اجتماعي أن توحد الجهود الفردية والأهداف العامة، فتضافر الجهود يعتبر مقياس للرقابة على الأداء.

وبغية الكشف عن عمليات تصفيات القوائم قمنا بجمع بعض الإحصائيات الميدانية الخاصة ببعض الولايات وهي كالتالي:

جدول رقم 2: تطور عدد المستفيدين غير الشرعيين (المقصبين) من برنامج المنحة الجغرافية

للتضامن لسنة 2019

الولايات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	المجموع
البلدية	232	152	208	592
تيزيوزو	235	435	333	1003
الجزائر	581	569	353	1503
بومرداس	122	131	157	410
تيزييزة	170	201	186	557

المصدر: جمعت الإحصائيات من التقرير الثلاثي الأول (Agence de développement social, 1er trimestre 2019) والتقرير الثلاثي الثاني (Agence de développement social, 2eme trimestre 2019) والتقرير الثلاثي الثالث (Agence de développement social, 3eme trimestre 2019) للفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية وسط

من خلال قراءة بيانات الجدول يتضح أن أكبر عدد من المقصبين من البرنامج قد سجل بولاية الجزائر إذ بلغ عددهم 1503 مستفيد غير شرعي خلال الثلاثيات الثلاثة، تليها ولاية تيزي

وزو بعدد 1003 مستفيد غير شرعي، ومن تم ولاية البلدية بعدد 592 تم كل من ولاية تيبازة وبومرداس بعدد 557 و 410 على التوالي، هذه الأرقام ترجع بالدرجة الأولى إلى حجم الولاية ولعدد البلديات بها.

إن تحليل بيانات الجدول تبين مدى تجاوز خصائص البرنامج حين التسيير وكأن المسير وضع بدائل مقارنة بالشروط الصارمة للبرنامج وهذا يقوّل ملفات البعض، إلا أن البدائل هي عبارة عن حلول تقدمها الإدارة في حالة فشل الخطة الرئيسية والتي يجب أن تكون بدورها متناسقة مع الهدف العام.

وهذا ما يبرز أن المسيرين على مستوى البلديات لهم خلفيات ذهنية بتقييمهم للبرنامج ولتجاوزهم لشروطه ومقاييسه مما أدى لخلق سبيل آخر في التسيير، وهذا ما أضفى على البرنامج شكلا جديدا بغية الرد على متطلبات الأفراد؛ فإذا لم يتم التوفيق بين شروط الاستفادة من البرنامج وواقع الأفراد فإن ذلك ينعكس على مدى القدرة على إشباع حاجيات ورغبات المجتمع.

في هذه الحالة يجب التركيز على قضيتين أساسيتين هما كل من التخطيط والتسيير، بحيث التخطيط المسبق للبرنامج من حيث قوانينه وشروطه بطريقة واقعية تتماشى مع ظروف المجتمع وكذلك ترقيب لحلول بديلة في حالة الخلل، ومنه تطبيق تسيير عقلائي كون هذا الأخير يعطي المرونة والحركة والفعالية في آن واحد .

كما أن قضية المورد البشري الكفاء القائم على التسيير تعتبر قضية محورية وشروطا وظيفيا للقيام بتطبيق برنامج اجتماعي ذو صدى في المجتمع، فنجاعة أي مؤسسة مرتبطة بالعامل البشري كون إدارة المورد البشري تمكن من ضمان انجاز المهام بالموازاة مع قدرة الموظف والوقت المحدد (Ferar, 2016, p. 66).

فإن لم يتوفر تخطيط واقعي وتسيير عقلائي ومورد بشري فاعل فإن إستراتيجية البرنامج سوف تتأثر مما يؤدي لانحراف هذا الأخير.

3-4- مركزية اتخاذ القرارات:

من خلال تقيئة المقابلات المجرات مع المبحوثين اتضح تعرضهم لقضية إقصائهم من المشاركة في اتخاذ القرارات وهذا من خلال الأقوال التالية: «أنا لا أشارك في اتخاذ القرارات لا من بعيد ولا من قريب»، «أنا أسير بطريقتي إذ لا يتم إشراكي مع المسؤولين وكأنني غير موجود»، «إن محاولة تدخل في اتخاذ القرارات تقودني للصراع مع المسؤولين».

من خلال ما سبق يبرز لنا بما نسميه في علم الاجتماع بالشكل الهرمي للسلطة وهذا من الإدارة العليا إلى الإدارة الوسطى إلى المستوى الأدنى الخاص بالتنفيذ بحيث تسند إلى كل موظف في أدنى المستويات مسؤولية القيام بأعمال معينة.

من الجانب السوسولوجي نولي أهمية كبيرة لقضية مركزية أو لامركزية القرارات فهذا الأمر يتوقف عليه عدة أمور إدارية تسييرية خاصة لما يرتبط الأمر بتسيير برنامج اجتماعي موجه لفئة اجتماعية حساسة.

ويجدر الإشارة لكون القرارات المركزية مرتبطة بالتخطيط المركزي بحيث يتم تقرير الأولويات وتوجيه الموارد، كما توضع خطة مالية للاستخدامات، وهذه الأخيرة تتضمن الميزانية العامة للبرنامج وكيفية توزيعها على البلديات.

فمن وجهة نظر سوسيولوجية يتخذ التخطيط المركزي الصبغة الإدارية نظرا لابتعاده عن الميدان وعن التطبيق ولهذا فإن تسيير البرنامج وتطبيقه سيكون انعكاسا مباشرا لقرارات إدارية، وهذا ما يفسر وجود مستفيدين غير شرعيين كلما أجريت التصفيات.

كما أن كثرة التدريجات الهيراركية بالنسبة لتسيير هذا البرنامج من البلدية إلى مديرية النشاط الاجتماعي، الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية إلى المديرية العامة للوكالة إلى وزارة التضامن، يؤثر على فعالية المعلومة نظرا لطول المحطات الاتصالية، وكما يرى ميشال كروزيه بأنه يمكن استغلال الموارد البشرية، النية الصالحة للمواطنين، مهارة العمل، لإعطاء بدائل للقرارات وهذا بإعداد إجراءات عقلانية لتقييم الأداء والأفعال الإدارية (Crozier, 2014).

وبهذا فإن اهتمام السلطات العليا سيكون منصب على تجميع الإحصائيات الكمية للبرنامج لوصفه وتقديره كميا متجاهلين الجانب الكيفي والتحليلي مما يبعد التركيز على جودة البرنامج في إطاره النظري والتطبيقي في آن واحد.

وهذا ما يستدعي من وجهة نظر سوسيولوجية لإعادة النظر في أسلوب التخطيط للقضاء على عيوب التنظيم المركزي ومنه القضاء على العيوب التسييرية، إذ يتم التركيز على عمليات التخطيط للتأكد من النتيجة في إطار خطط إستراتيجية تمكن من الرد على الحاجيات الأنينة والمستقبلية.

فإذا لم يتحصل الفعل الاجتماعي المحلي على كامل الحرية في عرض الخدمات فلن يتحصل على أدنى تطور وتنسيق، وهذا يعتبر شرط أساسي فيما يخص لا مركزية الفعل الاجتماعي (Sanchez, 2001, p. 110)، وكما يرى بارنارد ابات (Abate, 2000, p. 33) أن التسيير الموجه نحو النتائج والأهداف يستلزم طرق قيادية جديدة تهدف إلى القضاء على الأساليب التقليدية للتسيير والتقليص من المستويات التنظيمية الوسطى ومن اللامركزية في التسيير وتحقيق الكفاءة في تسيير الموارد.

- الخاتمة

يعتبر التسيير الإداري لبرنامج اجتماعي أمرا حساسا لارتباطه بفئات هشة من المجتمع، إذ ينتظر من هذا التسيير الكثير من الرشد والعقلانية والفعالية في أن واحد، وهذا تقاديا للخلل الوظيفي وما ينجر عنه من مشاكل تنظيمية وتسييرية.

وعلى هذا الأساس فقد خلصت الدراسة لعدة نتائج يمكن إدراجها فيما يلي:

- إن التطورات التاريخية التي شهدتها جهاز الشبكة الاجتماعية تعود أساسا لحتمية وظيفية مآلها تحسين الأداء الوظيفي في التسيير وتحقيق الأهداف الاجتماعية؛
- تأثر البرنامج بمحدودية الحصص الممنوحة للبلديات مقابل التزايد المستمر في الطلب مما أنتج خلا في العرض والطلب؛
- صعوبة التسيير في ظل صرامة شروط الاستفادة من البرنامج، إذ أن الشرط الرئيسي للتسجيل يتمثل في انعدام الدخل مما يقصي الفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود؛
- صرامة التسجيل في البرامج خلق تجاوزات وانحرافات في التسيير مما انجر عنه عدد معتبر من المستفيدين غير الشرعيين في كل مرة من التصفيات؛
- تعدد الهيراركية السلطوية زيادة على مركزية اتخاذ القرارات أنتج جمودا في التسيير وفقدانا للفعالية التنظيمية والتسييرية.

- على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم بعض التوصيات كالآتي:
- التعديل بشروط البرامج بما يتماشى مع واقع الأفراد أخذا بعين الاعتبار فئة ذوي الدخل الضعيف؛
 - منح المسير المحلي على مستوى البلديات بعض الصلاحيات لتمكينه من اتخاذ بعض القرارات وإيصال الوضعية الميدانية في تطبيق البرنامج للسلطات العليا؛
 - التعديل بمقدار المنح حسب الفئات المتعامل معها؛
 - تسيير الشبكة الاجتماعية يتطلب إدارة مختصة في تسيير البرامج ذات الصبغة الاجتماعية؛
 - منح أكبر عدد مناصب للبلديات الأكثر فقرا وهذا وفق نتائج دراسة الخريطة الاجتماعية المحينة؛
 - استخدام علوم الرصد والتخطيط والتقييم للوصول إلى تقييم الشبكة الاجتماعية، دقة الاستهداف وتحديد الأثر المسجل لها في المجتمع.

- قائمة المراجع

- Abate Bernard.(2000). *La nouvelle gestion publique*, Paris: LGDJ.
- Agence de Developpement Social.(2015). *L'Aide de l'etat aux catégories démunies*, Alger.
- Agence de développement Social.(2019). *Rapport d'activités*, Alger, 1er trimestre 2019.
- Agence de développement social.(2019). *Rapport d'activités*, Alger, 2eme trimestre 2019.
- Agence de développement social.(2019). *Rapport d'activités*, Alger, 3eme trimestre 2019.
- Alfandarie Elie.(1987). *Action et aide sociale*, Paris: Dalloz.
- Crozier Michel.(2014). *Etat modeste état moderne stratégie pour un autre changement*, France: fayard.
- Durkheim Emile.(1996). *De la division du travail social*, Paris: presse universitaire de France.
- Ferar Driss.(2016). *Construiredes pratiques de management des ressources humaines*, Paris: l'harmattan.
- Grosh Margaret et autres.(2008). *Conception et mise en œuvre de filets sociaux de sécurité efficaces*, Washington: la banque mondiale.
- Sanchez Jean-Louis .(2001). *Décentralisation de l'action sociale*, Paris: l'harmattan.
- البسيوني. ر. ا. (2009). *التخطيط الإداري*، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- السروجي. ط. م. (2013). *إدارة المؤسسة الاجتماعية*، عمان: دار الفكر.

- الملاحق

دليل مفاعلة خاص بمسيري الشبكة الاجتماعية على مستوى البلديات

- ❖ البيانات الشخصية للمبحوث:
 - السن؟
 - الجنس؟
 - نوع المنصب؟
 - الأقدمية؟
 - الشهادة المتحصل عليها
- ❖ أسئلة خاصة بتسيير جهاز الشبكة الاجتماعية:
 - ما هي المقاييس المعتمدة في تحديد فئات الأشخاص المعنيين بالشبكة الاجتماعية؟
 - كيف تقيمون هذه المقاييس؟ وهل تجدون صعوبات في تطبيقها؟
 - هل الحصص الممنوحة لبلديتكم في إطار الشبكة الاجتماعية كافية للرد على متطلبات المواطنين؟
 - هل هناك قائمة أشخاص في الانتظار ولهم الأحقية في الاستفادة من البرنامج؟ وكيف تفسرون ذلك؟
 - هل ترى أن هناك دراسة لتقييم مقدار الحصص الممنوحة للبلدية؟
 - هل يتم إشراككم في الاجتماعات وفي اتخاذ القرارات؟
 - هل تجدون عراقيل في تسيير برامج الشبكة الاجتماعية؟
 - ماذا تقترحون لتحقيق فعالية أكثر ومرونة أكثر في التسيير؟